

فالأولى تكمن في تنفيذ سياسات الحكومة المنتخبة شرعيا والجهة الثانية هو ضمان ابعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السياسية ، لان ذلك يعرض الديمقراطية للخطر ، بسبب الانقلابات العسكرية التي يولع بها جنرالات الجيش ، وبذلك تضمن وحدة البلاد واستقرارها وازدهارها ، كون ان النمو الاقتصادي يحتاج الى بيئة مستقرة امنيا لكي يزدهر ، فراس المال جبان – كما يقول المثل الاقتصادي الشهير ، لا يخاطر في بيئة غير مستقرة امنيا .

#### ٤- حرية الاعلام :

تقوم وسائل الاعلام والأحزاب والشخصيات الاجتماعية المهمة من خارج الحكومة ، بدور الرقابة على الأداء الحكومي كمعارضة يقضه ، وقد بدأت كثير من الدول في اعتماد (( حكومة الظل )) إزاء الحكومة القائمة والتي تعتبر حكومة بديلة للمعارضة خارج السلطة ، تقوم بمراقبة العملية السياسية ، وتقوم بالضغط السياسي عن طريق تشكيل جماعات ضغط ( لوبي ) داخل البرلمان للتأثير على الأداء الحكومي ، ويصل الأمر أحيانا كثيرة الى طلب التصويت بسحب الثقة عن الحكومة ، عندما يضعف أدائها او تفشل في تحقيق شعاراتها . وكذلك فان الاعلام بوسائله وتقنياته المتنوعة ، يلعب دورا فاعلا كسلطة رابعة لمراقبة وتقييم الأداء الحكومي وكشف سلبياته باستمرار . ان هذه القاعدة تتيح دائما تحسين الأداء الحكومي ، وتضمن عدم استبداد الحكومة او خروجها على القيم الديمقراطية .

#### ٥- مؤسسات المجتمع المدني :

يقصد بمؤسسات المجتمع المدني (( الهيئات والمنظمات التي يقيمها الأفراد خارج نطاق الدولة وبعيدا عن سيطرتها ونفوذها )) ، وبمجموع تلك المنظمات يتكون ما يعرف بالمجتمع المدني ، والذي يعتبر شخصية اعتبارية قائمة على أساس الاشتراك في الأهداف بين أفراد كل مؤسسة من مؤسساته وهو بمعنى آخر (( مجموعة الروابط الطوعية التي يقيمها الأفراد خارج نطاق الدولة )) .

فنقابات العمال والموظفين وجمعيات الإعلاميين والمؤسسات الاجتماعية والهيئات المهنية المتخصصة ومراكز إنتاج الأفكار ومعاهد الأبحاث ، هذه كلها تعتبر من مؤسسات المجتمع المدني ، وكذلك يمكن اعتبار الاحزاب المستقلة والبعيدة عن تحكمها ونفوذها جزءا من مؤسسات المجتمع المدني .

وان من مهام وواجبات هذه المؤسسات المختلفة هو تقديم منفعة عامة للمجتمع ، وتكوين رأي عام ضمن القوانين النافذة في البلد ، كما ان من مهامها أيضا عقلنه وضبط سلوك أعضائها القوانين النافذة ، ولوائح الأنظمة الداخلية لها ، وضمان عدم تجاوز الحكومة وأجهزتها ، لحقوق أفرادها عن طريق اللجوء الى القضاء وقوة القانون الذي يحكم الجميع بلا استثناء . لكن هناك خطر يهدد مؤسسات المجتمع المدني ، وهو تنامي رأس المال وتحكمه عن طريق نفوذه المباشر او غير المباشر بهذه المؤسسات ، وهذا مما يؤدي الى أضعافها وقلة تأثيرها في الواقع الاجتماعي والسياسي . وقد نشأ مصطلح المجتمع المدني (( في أوج أزمة العصور الوسطى أبان القرن السابع والثامن عشر الميلادي ، فكان عنوانا لقطيعة واضحة مع خصائص النظام الأوربي القديم ولافتة جديرة تعبر عن قوى فكرية ومجتمعية صاعدة وأخرى منحدره )) .

## ٦- التعددية السياسية:

إن من ابرز سمات الديمقراطية هو وجود الحرية السياسية للمواطنين والمكفولة دستوريا وهذه الحرية تسمح بإنشاء أحزاب وهيئات سياسية تشارك في اللعبة الديمقراطية بحسب أسس وقواعد النظام الرأسمالي

## ٧- فصل السلطات:

في النظم الديمقراطية تقوم ثلاث سلطات ، هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . وتعتمد النظم الديمقراطية على مبدأ فصل السلطات واستقلالها عن بعضها ، عن طريق تضمين الدستور ذلك وتشريع بعض القوانين التي تبين حدود ومسؤوليات وصلاحيات كل سلطة من هذه السلطات ، وكذلك أنواع العلاقات بينها ، بما يسهل العملية الديمقراطية ، لان كثيرا من المشاكل والتجاوزات تحدث نتيجة تداخل عمل السلطات ، وعدم بيان حدود كل واحدة منها .

## ٨- حكم الأكثرية :

يقول جون لوك (( إن حق الأكثرية التي اكتسبت سلطة الجماعة بالاتحاد في استخدام تلك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين عينوا لذلك )) .